الفدرالية في الدستور البلجيكي الأخير (١٩٩٣)

كيف تحل الشعوب المتمدنة مشكلاتها ديمقراطيا؟

(٢٠١)

بشرى برتو

يعد الدستور البلجيكي الجديد أحد أكثر الدساتير الغربية حداثة ، فقدشرِّع عام ١٩٩٣، بعد أن عاشت بلجيكا أكثر من مئة وسبعين عاما من الحكم الدستوري الملكي ، وفي ظل دساتير ديمقراطية تكفل حقوق الأفراد. ومزية هذا الدستور هو أنه نقل بلجيكا من بلد ذي نظام إدارة موحدة إلى النظام الفدرالي ، بسبب ما نشأ في البلاد من صراعات قومية هددت وحدتها.

وبالرغم من أن هذه المزية قريبة الشبه بظروف العراق، وأقصد بذلك الاضطرار إلى التحول من الإدارة الموحدة إلى الحكم الفدرالي، إلا أنني وجدت أن هناك عدم إطلاع من قبل سياسيي العراق على دستور بلجيكا هذا، إذ لم أجد في جميع المناقشات حول الدستور العراقي الجديد من يلمح إلى تجربة بلجيكا ودستورها الأخير. لذا ارتأيت أن أطرح هذه النظرة المتواضعة على الدستور البلجيكي الجديد، كمساهمة في خضم المناقشات الجارية على الدستور العراقي، علها تساعد في الاستفادة من هذا المثال الملهم.

وبلجيكا بلد صغير في قلب أوروبا تبلغ مساحتة ٣٠٥٠٠ كم مربع، أي أن العراق أكبر مساحة منه بـ (١٤) مرة. ويبلغ تعداد سكانه عشرة ملايين ومئة ألف نسمة، أي أقل من نصف تعداد سكان العراق.عانت بلجيكا طوال العصور الغابرة، كما عانى العراق، احتلالا متواصلا لها من قبل جيرانها والقوى العظمى التي تطورت في العصور السابقة في أوروبا (القرن السابع عشر والثامن عشر) مثل أسبانيا والنمسا. ولم تظهر شخصية بلجيكا إلا في عام ١٧٩٠، مع الثورة التي خاضها سكانها ضد الحكم النمساوي، ولكن سرعان ما احتلتها فرنسا، كما احتلت هولندا ووحدتهما إداريا.

وانفصلت بلجيكا عن هولندا عام ١٨٣٠ وأعلنت الاستقلال، وتم الاعتراف باستقلالها عام ١٨٣١ في مؤتمر عقد في لندن، باعتبارها دولة ملكية دستورية وراثية. ومنذ ذلك التاريخ عرفت دولة بلجيكا كما هي الآن.

عاش على الأرض البلجيكية أقوام مختلفون، وما زال يعيش عليها ثلاثة أقوام هم:

١- الفلمنك أو الفلامان، ويشكلون عدديا غالبية السكان، وهم من أصول جرمانية ويتحدثون اللغة الهولندية.

٢ -الوالون وهم قريبون من الفرنسيين، ولهم لغة قريبة من الاندثار تعتبر لهجة مشتقة من اللغة الفرنسية، ويتكلمون اللغة الفرنسية حاليا.

٣- الجرمن وهم من أصل ألماني ويتكلمون الألمانية، وعددهم نحو ٥٠٠٠٠ نسمة فقط.

لقد كان لي الشرف الكبير وحظ العيش في بلجيكا في أعوام ١٩٥٣ . ١٩٥٦، بعد أن فصلت عام ١٩٥٢ من الدراسة الجامعية في العراق، بسبب نشاطي الطلابي. وأرسلني والدي لإكمال دراستي فيها.

ومنذ أن حطت قدماي أرضها علمت بوجود مشكلة قومية معقدة فيها، كانت تذكرني دائما بالقضية الكردية في العراق، برغم اختلافها. فالفلامان وهم الأغلبية (يشكلون نحو ٦٠٪ من السكان) كانوا يعتبرون أنفسهم مضطهدين، لأن السلطة كانت في الغالب بيد الوالون (القومية الثانية)، بسبب التأثير الفرنسي الكبير في بلجيكا. وكانت اللغة الغالبة على الصعيد الرسمي هي اللغة الفرنسية، بالرغم من أن الدستور والقوانين كانا يضمنان الحقوق المتساوية للأفراد.

ونشأت بين الفلامان حركة قومية مطلبية واسعة.

وقد لمست اختلافا في مفاهيم الناس العاديين عن مفاهيمنا نحن في هذه المسألة، إذ شعرت بوجود كراهية متبادلة بين الوالون والفلامان. وزاد من هذه الكراهية ما كان من خلافات سياسية. فالفلامان بأغلبيتهم يميلون إلى اليمين، سواء على صعيد الانتخابات أم في النشاطات السياسية، بينما يميل الوالون بأغلبيتهم إلى اليسار وللاشتراكيين بوجه خاص. كانت تلك هي صورة الخمسينيات من القرن الماضي، وقد تجلى ذلك في الاستفتاء العام الذي جرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية حول عزل الملك ليوبولد أو الإبقاء عليه، بسبب تعاونه مع ألمانيا النازية أثناء الحرب. ففي هذا الاستفتاء حاز الملك غالبية أصوات الفلامان، بينما حاز عزله أغلبية أصوات الوالون. وبسبب كون الفلامان هم الأغلبية كانت النتيجة الإبقاء على الملك بفارق بسيط من الأصوات، لم يجرؤ الملك على الاعتراف به، مما اضطره إلى التنازل عن العرش، وتسليمه إلى ابنه بودوان. لكن هذه النتيجة زادت من الكراهية بين المكونين الأساسيين للشعب البلجيكي. ومنذ ذلك الحين اتسعت الحركة القومية الفلامانية، كما نشأت بين الوالون حركات انفصالية تدعو بعضها إلى الانضمام إلى فرنسا.

تطورت هذه المشكلات القومية ووصلت ذروتها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وحصلت مصادمات عنيفة بالعصي أحيانا في الشوارع بين أفراد من القوميتين وإشعال الحرائق المتعمدة ..الخ من أعمال العنف. وكانت بلجيكا مهددة في وحدتها واستقرار شعبها وأمنه. ولم يخفف من حدة الصراعات كون كلتا القوميتين، الوالون والفلامان، هم من المسيحيين الكاثوليك.

وكما قلنا، فمنذ ١٨٣٠ أصبح لبلجيكا نظام ملكي دستوري ذو إدارة موحدة، ولكن لنرَ كيف حل سياسيوها وبرلمانها المشكلات القومية المتزايدة، وأعادوا الوحدة والاستقرار إلى الشعب البلجيكي، ولاسيما منذ عهد وزارة "ليو تندرمان" عام ١٩٧٧، ثم وزارة "ولفريد مارتنز" للفترة ١٩٧٩- ١٩٩٢، ومن بعده وزارة "لوك دوهين" ١٩٩٣

ففي عهد تندرمان عقدت اتفاقية وطنية سميت "اتفاقية أيكمونت"، قسمت بلجيكا بموجبها إلى ثلاث مناطق جغرافية هي: منطقة الفلامان ومنطقة الوالون ومنطقة بروكسل. ومنحت منطقتا الفلامان والوالون صلاحيات لا مركزية. واتخذت وزارة مارتنز على عاتقها (١٩٧٩) عملية إشاعة اللامركزية المتسعة باستمرار، لكل من المنطقتين والمجموعتين الإثنيتين (الملتين). وقد أقر البرلمان عام ١٩٨٠ منطقتي الفلامان والوالون، وأقرت منطقة بروكسل عام ١٩٨٩.

ولكن برغم تلك اللامركزية المتسعة لم تهدأ المشاعر القومية. وأكملت وزارة "دوهين" العملية بإجراء تعديل جذري على الدستور عام ١٩٩٣، تحولت بلجيكا بموجبه من نظام الإدارة المركزية الواحدة إلى النظام الفدرالي.

وهكذا استغرقت عملية التحول من المركزية إلى الفدرالية ٤٠ عاما من الصراعات القومية التي تكللت في النهاية بالحل الصائب، الذي جعل من بلجيكا إحدى الدول التي تتمتع بأفضل وضع ديمقراطي رشحها لتكون مركزا للوحدة الأوروبية، بأحدث الدساتير وأكثرها ديمقراطية، نظرا لما حواه من صلاحيات لا مركزية لكل (ملة) ومنطقة جغرافية وإقليم ووحدة إدارية، وما احتواه من عدالة بين جميع أبناء الشعب البلجيكي.

ولا بد من أن أقول إن الكراهية بين المكونات زالت تقريبا، وزاد شعور أبناء الشعب بتمتعهم بأفضل نظام ديمقراطي. هذا ما يكرره دائما بفخر أصدقائي البلجيك الذين حافظت على صداقتي معهم، برغم أنهم من الوالون الذين فقدوا الكثير من سيطرتهم المركزية في البلاد. إلا أن كل هذا لا يعني انتهاء المشكلات، فالقضايا القومية كثيرة ومعقدة، ولكن المهم أن الحل قد تم التوصل إليه، والمشكلات في طريقها إلى الحل باستمرار، طالما كانت أسس الدستور الديمقراطية هي تلبية مطالب أبناء الشعب، قبل كل شيء، وما دام سياسيو البلاد يطبقون هذا الدستور بشكل مخلص.

أهم ما يتميز به الدستور البلجيكي الجديد

إن الفدرالية البلجيكية بنيت على الأساسين الإثني والجغرافي، بعد أن جربت لمدة ١٣ عاما اللامركزية الجغرافية التي لم تحل المشاكل الإثنية. فالقضايا الإثنية ستبقى تشكل نقاط خلاف، حتى إن تم تجاهلها من قبل الأطراف الإثنية نفسها. وسيكون هذا التجاهل مؤقتا حتما، وستنشأ المشكلات من جديد، إن لم تُحل بشكل مرض للإثنيات المختلفة، بالعودة إلى الواقع الذي يعيشه الشعب والبلاد. ولا بد من أن نستنتج من الدستور البلجيكي أن المشرعين لم يضعوا همهم الأساسي في حصر عدد المجالس والحكومات، قدر اهتمامهم بتلبية حاجات ومطالب الأفراد التي تتطابق مع واقع البلاد. ويوجد الآن في بلجيكا المجالس والحكومات التالية:

١- مجلسان مركزيان وحكومة مركزية

٢- ثلاثة مجالس للمجموعات الإثنية (الملل)، أي وفق التقسيم الإثني، وثلاث حكومات تابعة لها.

٣- ثلاثة مجالس للمناطق، أي التقسيم الجغرافي، وثلاث حكومات تابعة لها.

٤- عشرة مجالس للمحافظات تتبعها عشر حكومات.

٥- مجموعتان داخل المجلسين المركزيين ومن أعضائهما، تمثلان الناطقين باللغتين الرسميتين الرئيسيتين وتسمى بالمجموعة اللغوية. ولا يسن قانون يتعلق بمجالس الملل أو المناطق وحكوماتها ولا بصلاحياتها، ما لم يحصل على ثلثي أصوات كل مجموعة لغوية في المجلسين المركزيين، وفق منطوق المادة الرابعة من الدستور.

٦- عدد يصعب علي حصره من المجالس البلدية والحكومات التابعة لها.

ولكل من هؤلاء صلاحيات كاملة كل في مجاله، نص عليها الدستور، وتتحدد كلها وفق القانون.

وبقدر تعلق الأمر بما ذكرته أعلاه جاءت نصوص الدستور كالآتي:

الباب الأول / بلجيكا الفدرالية : مكوناتها وأراضيها

المادة ١: بلجيكا دولة فدرالية مكونة من مجموعات إثنية (سنطلق في حديثنا كلمة (ملة) عوضا عن "المجموعة الإثنية"، حيثما كان ذلك أكثر سهولة في الترجمة والكتابة العربية)، ومناطق جغرافية.

المادة ٢: تضم بلجيكا ثلاث مجموعات إثنية هي: المجموعة الفرنسية والمجموعة الفلامانية والمجموعة الجرمانية.

المادة ٣: تضم بلجيكا ثلاث مناطق (يقصد بها مناطق وفق التقسيم الجغرافي) هي: منطقة الوالون ومنطقة الفلامان ومنطقة بروكسل.

المادة ٤: تضم بلجيكا أربع مناطق لغوية هي: منطقة اللغة الفرنسية، ومنطقة اللغة الهولندية، ومنطقة بروكسل ثنائية اللغة، ومنطقة اللغة الألمانية.

وتشكل كل وحدة إدارية في البلاد جزءا من هذه المناطق اللغوية. ولا يمكن تغيير حدود المناطق اللغوية الأربع إلا بتصويت الغالبية وبنسبة الـ ٢/٣ داخل كل مجموعة لغوية في المجلسين (المركزيين)، بشرط أن تكون هذه المجموعات مجتمعة ونصابها متحقق (مجلس النواب (المركزي) ومجلس السينات (وهو مركزي أيضا) يقسمان عند اتخاذ القرارات أو القوانين الخاصة بالقضايا الفدرالية إلى مجموعات لغوية، تحدد حسب المنطقة اللغوية التي انتخبتهم، ويجري التصويت وفق المادة ٤ من الدستور. وتذكر هذه المادة تكرارا عند الحديث عن التصويت في المجلسين المركزيين، في القضايا المختلفة التي تخص (الملل)، والتي يسن بشأنها قانون من قبل المجلسين المركزيين أو أحدهما).

الباب الثالث : السلطات

الفصل الرابع: المجموعات الإثنية والمناطق

القسم الاول: حول الهيئات

أ. مجالس الملل والمناطق، وسنختار أهم ما يعنينا من نصوص منه:

١, وجود مجلس لكل من المجموعتين الإثنيتين الفرنسية (تذكر أحيانا بهذا الاسم نظرا للغة التي تتكلم بها، وأحيانا باسم الوالون، وهو الاسم الشائع في بلجيكا) والفلامان، ومجلس للمجموعة المتكلمة باللغة الألمانية. ويحدد القانون تركيبة وعمل هذه المجالس ويقر هذا القانون وفق المادة الرابعة من الدستور.

٢, المجالس مكونة من نواب منتخبين. ويتكون كل مجلس من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا، بصفة عضو في مجلس الملة المعنية، أو بصفة عضو في مجلس المنطقة.

بقية مواد هذا القسم تعنى بالانتخابات: مواعيدها وأسلوبها الخ.

ب. حكومات الملل والمناطق، وسنختار أيضا منها ما يعنينا:

١, وجود حكومة للملة الفرنسية وحكومة لملة الفلامان وحكومة للملة المتكلمة باللغة الألمانية. وتحدد تركيبة هذه الحكومات وعملها، بقانون يقر وفق المادة ٤ من الدستور.

٢, كما يوجد لكل منطقة حكومة، وذلك دون تناقض مع منطوق المادة ١٣٧ (تنص هذه المادة على أن مجلسي الملتين وحكومتيهما يمكنهما ممارسة صلاحيات المنطقتين، كل في منطقته، وفق الشروط والأسلوب التي يحددها القانون).

٣, أعضاء كل حكومة ينتخبون من قبل مجالسهم.

٤, القانون يحدد تركيبة وعمل حكومات الملل وحكومات المناطق.

ويتمتع أعضاء مجالس الملل وحكوماتها بنفس الحصانة التي يتمتع بها أعضاء المجلسين المركزيين والحكومة المركزية.

وفي مجال الصلاحيات لا بد من ذكر ما يلي:

١, إن الصلاحيات اللامركزية توزع بين مجالس المجموعات الإثنية ومجالس المناطق وحكومتيهما لكل منطقة. فمثلا تعنى حكومة المنطقة (الجغرافية) بالشؤون الاقتصادية والخدمات والصحة بالأساس، إضافة إلى غير ذلك من المهمات الخاصة بالمنطقة، باعتبارها رقعة جغرافية، بينما تعنى حكومة الملة بالقضايا الثقافية والتعليم بالأساس، إضافة إلى مهمات أخرى. وتشمل قرارات مجلس المجموعة الإثنية أو حكومتها جميع أبناء تلك الإثنية في المنطقة المعنية، وفي بروكسل العاصمة أيضا، باعتبار الأخيرة ثنائية الإثنية واللغة، ولا يوجد لمنطقة بروكسل مجلس أو حكومة لأي من الملتين، وإنما مجلس للمنطقة فقط. ويتوزع المنتخبون من الملتين داخل مجلس بروكسل إلى مجموعتين لغويتين يمثلان أيضا مجموعتين تصويتيتين.

٢- كما ينبغي توضيح أن القوانين هي مركزية فقط، وبالنسبة إلى شؤون المجموعات الإثنية والمناطق تقر هذه القوانين وفق المادة ٤ من الدستور، بينما يحق لمجالسها، بما في ذلك المجموعة الجرمانية (تعدادها ٥٠ ألف نسمة) ولمجالس المناطق، إصدار وسن المراسيم واللوائح التي تعامل معاملة القانون، بالنسبة للملة أو المنطقة المعنية.

وقد ورد في الدستور، في مجال الصلاحيات، ما يلي:

الباب الثالث/القسم الثاني: حول صلاحيات المجموعات الإثنية

أولا: المادة ١٢٧

ينظم مجلسا المجموعة الإثنية الفرنسية ومجموعة الفلامان الإثنية الشؤون التالية، عن طريق إصدار المراسيم القانونية:

١- الشؤون الثقافية.

٢- التعليم باستثناء:

أ- تحديد بداية ونهاية التعليم الإجباري.

ب- شروط الحد الأدنى للحصول على الشهادات.

ج-نظام التقاعد.

٣, التعاون بين الملل والتعاون الدولي، بما في ذلك عقد الاتفاقيات في الشؤون المذكورة في ١ و٢ أعلاه.

٤- ينظم مجلسا الملة الفرنسية وملة الفلامان، عن طريق إصدار المراسيم، الشؤون ذات الشخصية الاعتبارية، كل بما يعنيه.

٥- ينظم كل من مجلسي الملتين الفرنسية والفلامان، عن طريق إصدار المراسيم القانونية، كل بما يعنيه، استخدام اللغة في:

أ- الشؤون الإدارية.

ب- التعليم في المؤسسات التعليمية التي أنشأها أو يمولها أو يعترف بها القطاع العام.

ج. العلاقات الاجتماعية بين أصحاب العمل وموظفيهم، وكذلك التصاريح والوثائق التي يفرضها القانون على المنشآت الاقتصادية (entreprise).

ثانيا: المادة ١٣٠

ينظم مجلس الملة الجرمانية عن طريق إصدار المراسيم:

١- الشؤون الثقافية.

٢- الشؤون ذات الشخصية الاعتبارية.

٣- التعليم ضمن الحدود الواردة في الفقرة ١٢٧ أعلاه.

٤- التعاون بين الملل وكذلك التعاون الدولي بما في ذلك عقد الاتفاقيات بالنسبة للشؤون المذكورة في النقاط ١ و٢ و٣ أعلاه.

٥- استخدام اللغة في المؤسسات التعليمية التي أنشأها أو يمولها أو يعترف بها القطاع العام.

ومن ضمن التقسيمات اللامركزية، تتمتع الأقاليم (المحافظات) والبلديات بهيئاتها أيضا: مجالس منتخبة، وحكومات، وقد ورد في الدستور بشأنها ما يلي:

الباب الثالث/الفصل الثامن:

مؤسسات الأقاليم (المحافظات) والوحدات البلدية (المواد ١٦٢ . ١٦٦) وأهم ما فيها:

تنظم مؤسسات المحافظات والبلديات بقانون وفق المبادئ التالية:

أ- الانتخاب المباشر لأعضاء مجالس المحافظات والبلديات.

ب- منح مجالس المحافظات والبلديات صلاحيات في كل ما يخص المحافظة أو البلدية.

ج- نشر محاضر مجالس المحافظات والبلديات.

د- نشر ميزانياتها وحساباتها.

ه- تدخل السلطات المسؤولة التي تمارس الوصاية (على البلدية أو المحافظة المعنية) أو السلطة الفدرالية، لمنع أي تجاوز للقانون أو إساءة للمصلحة العامة.

وتنظم الوصاية الإدارية وممارستها من قبل مجالس الملل، بقانون يقر وفق المادة ٤, كما ينظم بقانون، يتم إقراره وفق المادة ٤، وتحدد الشروط والأسلوب اللذان يمكن بموجبهما لعدد من المحافظات أو البلديات أن تتعاون أو تتحد. ولا يمكن في الوقت نفسه قيام عدد من مجالس المحافظات أو البلديات باتخاذ قرارات مشتركة فيما بينها.

عندما يرفضُ الملكُ مصافحةَ رعاياه!

شاكر النابلسي

-١-

تاريخ المعارضة السياسية العربية تاريخ ممتد وطويل ومرير كذلك، منذ فجر الدولة الأموية حتى الآن. وابراهيم بيضون في كتابه (الدولة الأموية والمعارضة) وهو مقدمة طويلة لكتاب المستشرق الهولندي فان فلوتن (السيطرة العربية) يشرح لنا كيف نشأت المعارضة السياسية المتمثلة بالخوارج، الذين خرجوا في ذلك الوقت من ديارهم وأموالهم وقالوا على لسان أبي حمزة الخارجي: "أتعلمون أنا لم نخرج من ديارنا وأموالنا، لا أشرا ولا بطرا، ولا عبثاً ولا لهواً، ولا لدولة ملك نريد أن نخوض فيه، ولا ثأر قديم نيل منا، ولكنا رأينا مصابيح الحق قد تعطلت، وعنف القائل بالحق، وقتل القائم بالقسط، فضاقت علينا الأرض بما رحبت) (العقد الفريد، ج٢، ص ١٩٠). وكان الخوارج في ذلك الوقت هم العنصر السالب في السياسة العربية الأموية باعتبار أن "الطاقة Energy السياسية لا تتشكل إلا بوجود عنصري النار والماء، كما قال جوزيف كامبل في كتابه (البطل بألف وجه، ١٩٤٩).

لكن المعارضة العربية منذ فجر العهد الأموي إلى الآن لم تحظَ ولو بأذن واحدة تسمع، أو بعين واحدة تقشع. وبذا، انتفى من الحياة العربية القطب السالب (المعارضة)، وبقي القطب الموجب (الموالاة وأصحاب الحكم) وحده، دون أن يكون قادراً بالطبع على توليد الطاقة، أو تيار كهرباء الحياة السياسية والثقافية. وهذا يتعارض مع قول هيراقليدس: "نشأ العالم من صراع الأضداد".

-٢-

ولو طبقنا هذا المفهوم على الحياة السياسية الأردنية الحالية لوجدنا أن ضعف المعارضة الأردنية وهشاشتها قد أديا إلى فقدان طاقة الحياة، كما عبر عنها الملك عبد الله الثاني (٢٠٠٥/٨/١٦)، في الديوان الملكي، حيث جمع الماكينة السياسية الأردنية كلها تقريباً بسلطاتها الثلاث، ورفض مصافحة أحد من أعضائها، اعراباً عن غضبه الشديد منهم جميعاً ("القدس العربي"، ٢٠٠٥/٨/١٧). وقال لهم بكل صراحة ووضوح وغضب، ان طاقة الحياة الأردنية معطلة. وهو اعتراف شجاع من الملك، قلَّ أن نجد له نظيراً في السياسة العربية المعاصرة. و "عندما يقول الملك مثل هذا الكلام الذي لكل كلمة فيه موقعها ومعناها ومقصدها وهدفها، فهذا يعني أن الكيل قد طفح. ويعني أن التجاوزات والأخطاء قد تعدت كل الخطوط الحمر" (صالح القلاب، "الرأي" الأردنية ، ٢٠٠٥/٨/١٧).

ولكن لا الملك، ولا الإعلام الأردني الرسمي وغير الرسمي، قال لنا من الذي كان سبباً في (طفحان) هذا الكيل على هذا الوجه.

كما لم يقل لنا الملك، ولم يكشف لنا بنفس الشجاعة التي انتقد بها الحياة السياسية الأردنية، ورفض بها مصافحة السياسيين من السلطات الثلاث نتيجة لذلك، ما الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

ومن الذي عطل هذه الطاقة، وقصَرَ الحياة السياسية الأردنية على القطب الموجب، دون مشاركة القطب السالب (المعارضة) الذي يولد مع القطب الموجب شرارة الحياة، ويطلق الطاقة الكامنة والكاملة لكي تدور جميع العجلات، وتسير الحياة سيرها الطبيعي، والمستقيم، والسليم؟

-٣-

فماذا قال الملك، بعد أن رفض مصافحة رعاياه في الديوان الملكي؟

١- لقد انتقد الملك بشدة أداء مجلس النواب. مؤكداً أن الرأي العام الأردني ليس راضياً عن أداء النواب ومتهماً مجلس النواب بالتقصير . مشدداً على أن بعضهم يوجّه اللوم للتوجيهات العليا وللقصر، في محاولة للتهرب من المسؤولية، وقال من غير المعقول أن يتحمل الملك المسؤولية عن كل صغيرة وكبيرة، أو يتحمل المسؤولية وحده.

وأنا أُعجب من غضب الملك وعتبه على مجلس النواب، على هذا النحو الشديد.

فلماذا يغضب الملك، ومجلس النواب ليس صنيعة القصر، ولكنه اختيار الشعب؟

أليس الشعبُ هو الذي انتخب هذه المجلس المُقصِر برأي الملك؟

إذن، فليتحمّل الشعب مسؤولية اختياره، وليقلب الطاولة على رأس ممثليه الذين انتخبهم، ويمتنع عن انتخابهم في الدورات القادمة. إلا اللهم إذا كان المجلس النيابي من صنيعة القصر بطريقة أو بأخرى، ولذا، يشعر الملك أن المقصِر هو الملوم في اختياره للنواب المُقصرين.

٢- قال الملك، ان مصلحة الوطن هي أكبر من كل المناصب والمكاسب، وأكبر بكثير من الوقوف عند من يريد أن يصبح وزيراً، أو رئيس وزراء، أو رئيس مجلس نواب، أو رئيس مجلس أعيان. وأكد الملك أنه ليس من مصلحة الوطن أن تصبح العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية علاقة صراع. أو أن يتحول مجلس النواب إلى ساحة معركة بين الكتل أو مراكز القوى كما يسميها البعض. وأن العلاقة بين السلطات الثلاث وخاصة التشريعية والتنفيذية يجب أن تكون علاقة تعاون وتكامل مبنية على الثقة والاحترام والشعور بالمسؤولية مشيراً إلى بعض مظاهر عدم الثقة وتبادل الاتهامات وإلقاء اللوم والمسؤولية من كل فريق على الفريق الآخر، معرباً عن أسفه لما وصلت اليه الأمور بين الحكومة والنواب، ومحاولة كل طرف لي ذراع الطرف الآخر.

ونحن نتساءل: من الذي أوصل الحال إلى ما هي عليه الآن؟

أليس اعتبار مجلس النواب أنفسهم مجلساً منتخباً من الشعب، بينما الحكومة سلطة معينة من القصر وليست منتخبة. وأن ممثلي الشعب يتيهون ويستعلون على ممثلي السلطة التي عينتهم تعييناً وليس انتخاباً. "ففي الاردن تأتي الحكومات وتروح فقط تحمل شعارات فقاعية براقة تختفي في الهواء. أما منصب الوزير في الاردن، فهي هبة تمنح للاشخاص المحظيين لتحسين اوضاعهم والسلام ختام. فمع أول تعديل وزاري يجلس الوزراء الخارجين من الحكومة باطلاق الشائعات على الوزراء الداخلين للحكومة الجديدة. وهذا مسلسل آخر في الاردن بين الراكب والنازل عن الكرسي الوزاري، والمواطن يتفرج على مأساة وطنه منذ الخمسينيات من القرن المنصرم حتى اليوم دون تغيير". (منور آل ربيعات، "إيلاف"، ٢٠٠٥/٨/١٧).

٣- وقال الملك، في أخطر عبارة نقدية لمجلس النواب: اذا كان النواب غير راضين عن أداء الحكومة، فإن المواطنين غير راضين عن أداء النواب، فأنا أعرف شعبي جيداً.

ونحن نتساءل: أين مراكز استطلاع اتجاهات الرأي العام بخصوص أداء مجلس النواب؟

لماذا لم يواجه الملك مواجهة علمية رقمية مجلس النواب بنتائج استطلاعات الرأي العام؟

أو لماذا لا يطرح الملك الثقة بمجلس النواب، باستفتاء عام على الشعب، حتى يعرف الشعب بأنه أخطأ في انتخاب هؤلاء النواب المُقصرين. ويتم حلّ المجلس طبقاً لهذه النتائج، وانتخاب مجلس جديد، يكون على مستوى ثقة الشعب به، ولا يصل نوابه إلى البرلمان عن طريق الرشاوى، ووعود التوظيف، وتسهيل القروض المالية الشخصية، والفزعة العشائرية، وصلة القرابة، وملء البطون برز "المناسف" ولحمها؟

٤- انتقد الملك ما يُتداول في الصالونات التي يمارس بعض روادها أو أصحابها تسريب الشائعات والأخبار الكاذبة الى الصحافة الاجنبية، خدمة لاجنداتهم الخاصة او الاستقواء على الوطن كما قال. وربما كان الملك، يشير من طرف خفي إلى قول عدنان أبو عودة رئيس الديوان الملكي السابق، من أن الديمقراطية في الأردن عبارة عن "نكتة"، كما جاء في تصريحه في ملتقى سياسي عقد في واشنطن مؤخراً (عبد الإله المعلا، جذور الإرهاب في الأردن: رسالة مفتوحة إلى بوش وأعضاء الكونجرس، ٢٠٠٥/٨/٦). وعدنان أبو عودة وغيره من المسؤولين الذين يطعنون بالديمقراطية الأردنية، ويسخرون منها، ويعتبرونها "نكتة" كما قال أبو عودة، ليسوا من المعارضة، وانما هم من عظام رقبة النظام، ومعظمهم من الذين اختارهم النظام الحالي والسابق، ليكونوا رؤساء حكومات ومسؤولين كباراً في السلطة، لا لشيء، وإنما لتحسين أوضاعهم المعيشية وتعبئة جيوبهم بالذهب، كما قال قبل قليل الباحث الإعلامي الأردني منور آل ربيعات ("إيلاف"، ٢٠٠٥/٨/١٧).

٥- وقال الملك أيضاً، دعونا نتحدث بصراحة ونعترف، أن هناك بعض التقصير، وهناك بعض الاخطاء ، لا تتحمل المسؤولية عنها جهة أو طرف وحده، وإنما هي مسؤولية الجميع . وأضاف الملك، أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع في التصدي لأي مشكلة تواجهنا. وعلى كل فرد أن يقوم بواجبه، ويتحمل مسؤوليته بشجاعة واخلاص. وقال الملك، إنه من غير المعقول ولا المقبول، أن يتدخل الملك في كل صغيرة وكبيرة، أو يتحمل المسؤولية وحده .

إن كلام الملك هذا، جميل وواقعي وكذلك. ولكن النظام الملكي الأردني

—وبموجب الدستور الحالي الذي يعود إلى ١٩٥٢ - هو الذي ركز السلطة المطلقة وصلاحيات السلطة المطلقة في يد الملك شخصياً . في حين أن الدستور والأنظمة تمنع نقد الملك، أو محاسبته. فالملك دائماً فوق النقد، وفوق الحساب. وهذا معروف ومعمول به، في التاريخ كله. ولذا، ينأى الملوك في الدول الديمقراطية المعاصرة (بريطانيا وبعض الدول الاسكندنافية) عن تحمل مسؤوليات السلطة التنفيذية. ويحملون مسؤوليات السلطة التنفيذية لابناء الشعب من الأغلبية في البرلمان، ليكون الملوك قضاة ومراقبين لأداء السلطة، وليسوا منفذين لها. ولكن في الأردن اختلطت الأمور. فالملك هو الذي بيده السلطات الرئيسية الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي الوقت نفسه (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) كما تقول الآية القرآنية الكريمة عن رب العزة والجلال. والوسيلة الوحيدة لكي يتحمل كل امرئ مسؤولياته، هو أن يعطى كل امرئ صلاحياته. فلا مسؤولية دون صلاحية. ومن المعروف أن معظم الأردنيين يعتبرون الملك هو البداية وهو النهاية. هو الأول والآخر. هو العاطي والقابض. هو الأب وهو رب العائلة. وهو سر بقاء الأردن . وبدونه لا أردن هناك. وأن المساس به، هو المساس بالوطن وبالدين كذلك. ولعل هذا ما يفسر قول المصلح والداعية الانساني الهولندي جيرارد ايرازمس Erasmus1466 (1536-) في البلاد العمياء لا عين مُبصرة غير عين الملك". وقول فيكتور هيجو (١٨٠٢-١٨٨٥) في خطابه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٨٤٨ : "الملوك بالنسبة لشعوب في مرحلة الطفولة المبكرة كالقُماط".

والملك عبد الله الثاني، سعيد بهذا الحب والتقدير من الأردنيين. ومن خلال هذا كله، فلا أحد يتحمل مسؤولية الأردن غير الملك نفسه، كما أراد هو لنفسه، وكما أراد له معظم الأردنيين ذلك.

-٤-

كيف يمكن للملك غداً ، أن يعود إلى مصافحة رعاياه؟

بعيداً عن شعارات الغوغاء في الشارع الأردني، وبعيداً عن تطبيلات وتزميرات المطبلين والمزمرين في الصحافة الأردنية، وبعيداً عن طبيعة النفس البشرية في حب الملوك وطاعتهم الذي يعتبر جزءاً من حُبِّ الله وطاعته، باعتبار أن الملك في التراث السياسي الإسلامي والعربي والغربي كان ظل الله على الأرض، وبعيداً عن التعصب القبلي والديني للملك، وبعيداً عن تاريخ الخلافة الإسلامية، واستجابة لروح العصر ومتطلباته وواقعه المغاير ومستقبله، فالطريق السالكة إلى بر الأمن والأمان، هي الملكية الدستورية التي تملك ولا تحكم على الطريقة البريطانية، أو على الطريقة الإسكندنافية. وهي الطريق الموصل إلى هذه المصالحة مع النفس، والمصافحة مع الشعب. والملكية الدستورية التي تملك ولا تحكم، هي الوسيلة الوحيدة، لكي يضمن الهاشميون استمرار ملكهم في الأردن، ويخيبوا توقعات الملك المصري فاروق (١٩٢٠-١٩٦٥) الذي قال في ١٩٥٠ بأنه "في خلال سنوات قليلة لن يبقى في العالم من الملوك غير ملك بريطانيا، وملوك ورق اللعب الأربعة" (وليم آتوود، مشكلة ملك مصر، ١٩٥٠). وهي الملكية، التي سبق ان شرحنا الطريق اليها بالتفصيل في مقالات سابقة. وهي الطريق التي بدأ الإعلام الأردني ينير بعض جوانبها (استفتاء جريدة "الدستور" الأردنية، ٢٦/٥/٢٠٠٥، التي كانت نتيجته أن قال ٩٦ بالمئة من المستفتين، أن رئيس الوزراء يجب أن ينتخب). و (استطلاع الرأي العام الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية وقال فيه ٩٢ بالمئة من المستفتين، أن الحكومة الحالية غير قادرة على القيام بمسؤولياتها) وهي نفس النتائج السابقة المضمرة، لعدد الحكومات الأردنية الذي فاق ثمانين حكومة منذ ١٩٢٣ إلى الآن، لم تترك من ورائها غير الشيء القليل جداً.